المحاضرة 01 : الأعمال الدولية للتوحيد والتوافق المحاسبيين

I) التوافق المحاسبي

1- مفهوم التوافق المحاسبي (Harmonisation):

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للتوافق المحاسبي الدولي نذكر منها:

- ✓ يعرف التوافق على أنه مفهوم يستخدم في المحاسبة الدولية للدلالة على السعي نحو التقليل من الفروق والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية الوطنية.
- ✓ وقد عرف "Nobes" و "Parker " التوافق على أنه "عملية الرفع من درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية وذلك من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات".
- ✓ يقصد بالتوافق أيضاً "الاحتكام إلى جملة من المبادئ، القواعد والمعايير المحاسبية، التي تلقى قبولا عاما في الأوساط الدولية، والتي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية للشركات الدولية"
- ✓ كما يقصد بالتوافق الدولي "محاولة تنسيق وتقريب الممارسات والطرق المحاسبية بين الدول المختلفة عند إعداد القوائم المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المختلفة وبصورة حتى يسهل مقارنتها على المستوى الدولي"

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن التوافق المحاسبي الدولي يعني الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية، تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية، أي أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي ينبغي أن تكون موحدة بين الدول؛ والممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

2- أهداف التوافق المحاسبي:

ترتبط أهداف التوافق المحاسبي أساساً بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق، وأهمها:

- ✓ **المؤسسات المعدة للقوائم المالية:** يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛

- التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

✓ **الأطراف المستعملة للقوائم المالية:**

يكمن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة والمتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، في تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

✓ **الهيئات الأخرى:**

تكمن الأهداف التي يحققها التوافق المحاسبي لهذه الفئة في نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، البنك الدولي، وهيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية، وذلك لما يتيحه التوافق المحاسبي من خفض تكاليف الرقابة، والتي قد تتطلب في حالة اختلاف الأنظمة أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع.

ب- مقومات التوافق المحاسبي:

ينبغي لأي بلد يريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج فيها أن تتوافر فيه مقومات لهذا التوافق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى توافر متطلبات معينة في هذا البلد تلبي هذه المقومات، وهي:

- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، ويعني هذا أن تتوافق بيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية (YOSCO)، مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها.

- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم التطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية.

- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.

- التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطريقة كفؤة وإمكانيات جيدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

3- معوقات التوافق المحاسبي الدولي:

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في مجال التوافق المحاسبي الدولي، إلا أن عملية التوافق واجهت عدة معوقات أهمها:

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛

- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛

- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛

- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛

- غالبية الدول ليس لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي ؛

- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية؛

- تعوُّد المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة أنه أصبح يصعب عليهم قراءة قوائم مالية أعدت وفق طرق محاسبية أخرى، خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛

II) التوحيد المحاسبي

يعتبر التوحيد المحاسبي أحد النقاط الهامة في الحقيقة المعاصرة في مجال المحاسبة، فخلافاً للتوافق المحاسبي الذي يشير إلى تخفيض الاختلافات بين قواعد المحاسبة الوطنية، نجد أن التوحيد المحاسبي مصطلح خاص بالمحاسبة الدولية يشير إلى توحيد القواعد المحاسبية وتطبيق معايير مماثلة.

وعليه يمكن القول أن "التوافق المحاسبي" هو شكل مبسط من التوحيد وخطوة أولى إلى ذلك.

1- مفهوم التوحيد المحاسبي:

هناك العديد من التعاريف التي قدمت للتوحيد المحاسبي وذلك كما يلي:

التوحيد ويعني جعل الشيء واحدا وهو التماثل والتطابق والانتظام، وبما أن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق.

وقد عرف (ROUSSE) التوحيد المحاسبي كما يلي: "التوحيد المحاسبي عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في دولة، أو مجموعة من الدول مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه:

- القطاع الأساسي للفلاحة، تربية المواشي، الصيد أو الاستغلال المنجمي؛
- القطاع الثاني للصناعات التحويلية؛
- القطاع الثالث للتجارة الخارجية.

وحسب المعهد الفرنسي للتوحيد (AFNOR) فإن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل، بتوحيدها وتبسيطها.

أما المخطط المحاسبي الفرنسي المراجع (PCR) لسنة 1982 فقد عرف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه، إذ جاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى:

- تحسين المحاسبة؛
- فهم المحاسبات ومراقبتها؛
- مقارنة المعلومات المحاسبية في الزمان والمكان؛
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجمعات، قطاع النشاط، المناطق أو الدولة؛
- إعداد الإحصائيات.

2- أهداف التوحيد المحاسبي:

تهدف عملية التوحيد المحاسبي إلى ضمان توحيد القوائم المالية من خلال:

- توحيد السياق المحاسبي (Le processus comptable) الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة، إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية، من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة؛

- توحيد المنتج المحاسبي الذي يمثل أساسا القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية، إن عدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر ممكن من احتياجاتهم.

ومن خلال المجهودات المبذولة على المستوى العالمي في مجال التوحيد المحاسبي، يمكننا تصور الأهداف المرجوة من عملية التوحيد المحاسبي العالمي، إذ يهدف التوحيد المحاسبي العالمي إلى:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛

- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛

- تقليل أو تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمحزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، تحديد طرق حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات. وتوحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

3- مزايا التوحيد المحاسبي:

يمكن تلخيص أهم مزايا التوحيد المحاسبي في ما يلي:

- قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة، الامر الذي يؤدي إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها؛

- تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.

- انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها، فالمعايير الموحدة تزيل هذا الأشكال وهذه الحاجة.

- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسيات فالبيانات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

- إزالة الغموض والتناقضات والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.

- وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وجلب المستثمرين.

- يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقا لمتطلبات قانونية.

4- دوافع التوحيد المحاسبي:

هناك ضغوط عديدة باتجاه أعمال التوحيد المحاسبي نذكر منها:

- الزيادة الدولية في حجم التجارة والمبادلات الاقتصادية: إذ تزيد على 15 تريليون دولار من الاستثمارات تقوم بها شركات دولية منتشرة في كافة أنحاء العالم، وتتطلب معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي. كما أنه من بين متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية هو تحقق مبدأ الشفافية لتوفير معلومات للمستثمرين وكذا الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وهو ما يؤدي إلى توافق أكبر في المعلومات المالية المقدمة.
- الحاجة المتزايد إلى رأس المال: نظراً لحاجة الممولين والمستثمرين الى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها، ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية، عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة وقابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون.
- ازدياد التنافس الدولي: وهو ما أدى إلى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب أسس تأتي في مقدمتها استخدام معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.
- ضغوط الشركات الدولية باتجاه تحقيق معايير للإفصاح متوافقة على مستوى العالم، إذ أن فروع هذه الشركات منتشرة في مختلف أنحاء العالم وتعمل في بيئات متباينة وتواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية لتلك البلدان العاملة فيها، لذا فإن مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة لتسهيل أعمالها.
- زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا، إذ يتطلب ذلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم.